بيان رد على تصريحات بشار الأسد حول محاكمة الارهابين بسورية

scjrrcy.org/archives/794

بيان رد على تصريحات بشار الأسد حول محاكمة الإرهابين وفق القانون السوري

نعلن في المجلس الوطني لحقوق الإنسان بسورية عن ردنا حول تصريحات بشار الأسد حول محاكمة مايسمى الارهابين بسورية وفق القانون السوري

واننا في المجلس الوطني لحقوق الإنسان نعتبر كل مجموعة مسلحة قامت بقتل مدنيين هي ارهابية ويشمل ذلك كل الميليشيات من كل الأطراف بالاضافة للتصنيف الدولي لما يسمى داعش والنصرة
ونوضح مايلي
أولا نعتبر هذه التصريحات هي ارضاء للغرب والذين لا يريدون استلام الإرهابين من جنسياتهم من اجل محاكماتهم في ظل تعطيل محكمة الجنايات الدولية وخاصتآ بعد فشل مشروع إنشاء محكمة لهم ضمن سيطرة ما يسمى قوات قسد

ثانيآ ستكون فرصة سانحة للتخلص من المقاتلين المعارضين الذين اضطر للتسوية والمصالحة معهم مؤقتآ وبالتالي محاكمتهم علما أن مجلس الأمن قد حدد المجموعات التي صنفها على قائمة الإرهاب
بالإضافة انه كان هناك عناصر أمنية لدى النظام مخترقة وتقاتل مع الإرهابين وعادوا اليه

ثالثآ نعتبر إن العدالة لا تتجزء ويجب محاكمة كل من ارتكب جرائم ضد الشعب السوري من كل الأطراف حيث تناسى بشار الأسد الطرف الآخر نظامه وميليشياته من ايران وغيرها ما تم ارتكابه من جرائم وانتهاك للقانون الدولي الإنساني فجرائم الضباط بالتعذيب والقتل بالسجون السرية بسورية لعشرات الآلاف ولا يزال ملف المعتقلين عالقآ هذا ان سيبقى منهم أحد على قيد الحياة وبالتالي تطبيق اتفاقيات جنيف الأربع من حيث المسؤولية واعطاء الأوامر بالقتل والتعذيب والاغتصاب

رابعآ لا يمكن تطبيق القانون السوري حاليآ في ظل احتلال متعدد الجنسيات لسورية وخاصة ان النظام السوري أصبح الآن يقر بوجود الإحتلال حسب القانون الدولي وتطبيق القانون الوطني مرهون بالاستقلال وحل سياسي عادل وقيادة منتخبة من قبل الشعب السوري في ظل قضاء مستقل بعد تغيير وتعديل القوانين وملائمتها للجرائم ضد الانسانية وجرائم الحرب وغيرها ونظام فصل السلطات في الدولة وتوافر شروط المحاكمة العادلة

خامساً في ظل استمرار تعطيل مجلس الأمن بالفيتو الروسي لاحالة الملف السوري لمحكمة الجنايات الدولية ستبقى العدالة متوقفة على كل الأطراف وهذه الجرائم لن تسقط بالتقادم ولا تنازل أو تراجع عن المحاسبة لكل من ارتكب جرائم بحق الشعب السوري من كل الأطراف
سادساً بعد الحل السياسي العادل وانتخاب الشعب بسورية ممثليه وقياداته الشرعية وفق القانون والتعديلات المذكورة اعلاه يمكن تطبيق القانون السوري ويمكن الطلب بالتعاون مع محكمة الجنايات الدولية كون سورية غير منضمة او مصادقة على نظام روما كطرف مكمل للعدالة ومن جهة أخرى هناك شخصيات دولية متورطة بالدم السوري ولن يتمكن القضاء الوطني بوحده من متابعتهم
سابعاً نذكر إن الغارات الحربية من كل الأطراف سواء من حلفاء النظام أو التحالف الدولي قد قاموا بانتهاك القانون الدولي الإنساني الذي لا يعفي من المسؤولية بقتل المدنين حتى بالخطأ لانه في حال توقع ذلك بالقانون لا تنفذ الغارات والانتهاكات كثيرة من كل الأطراف

ثامناً نطالب المجتمع الدولي ومجلس الأمن بتطبيق الحل السياسي العادل وفق القرارات الدولية ذات الصلة لكي نتمكن من استقلال سورية وانسحاب كافة المقاتلين الأجانب من كل الدول المحتلة والمنتدبة والوصية بسورية
الناطق الرسمي
رئيس المجلس
قتيبة قاسم العرب

شارك مع اصدقائك: